

## ارتفاع صافي أرباح البحري لعام 2025 بنسبة 12% على أساس سنوي

## آخر سعر: 32.3 ريال | السعر المستهدف وفق الإجماع: 31.0 ريال | أداء منذ بداية العام: 35.0%

سجلت الشركة الوطنية السعودية للنقل البحري (البحري) صافي ربح قياسي بلغ 2,431 مليون ريال سعودي في عام 2025، محققة نمواً بنسبة 12% على أساس سنوي. وجاء هذا الأداء القوي مدعوماً بارتفاع الإيرادات بنسبة 9% على أساس سنوي، وزيادة مجمل الربح في قطاع النفط بنسبة 53% على أساس سنوي، إلى جانب تحسن نتائج الشركات الزميلة المستثمر فيها بطريقة حقوق الملكية بارتفاع قدره 134 مليون ريال على أساس سنوي. وقد قابل هذه المكاسب جزئياً تراجع مجمل الربح في قطاع البحري للكيماويات وقطاع البحري للخدمات اللوجستية المتكاملة بمقدار 324 مليون ريال و37 مليون ريال على التوالي على أساس سنوي، إضافة إلى ارتفاع المصروفات العمومية والإدارية، وانخفاض الدخل الآخر بمقدار 138 مليون ريال على أساس سنوي.

ارتفعت الإيرادات إلى 10,347 مليون ريال سعودي في عام 2025، بنمو قدره 9% على أساس سنوي، مدفوعة بزخم أقوى في النصف الثاني من العام وتوسيع الأسطول المملوك إلى 104 سفن مقارنة بـ 93 سفينة في السنة المالية 2024. وظل قطاع النفط المحرك الرئيسي للنمو، مسجلاً زيادة في الإيرادات بنسبة 27% على أساس سنوي، في حين ارتفعت إيرادات قطاع الخدمات اللوجستية المتكاملة بنسبة 3% على أساس سنوي. في المقابل، شهد قطاع الكيماويات والبضائع السائبة تراجعاً في الإيرادات بنسبة 12% و18% على التوالي على أساس سنوي.

خلال العام، حقق قطاع النفط في البحري نتائج قوية، حيث قفزت الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء (EBITDA) إلى 3,205 مليون ريال سعودي (41%) على أساس سنوي، مع اتساع هامش EBITDA بمقدار 5 نقاط مئوية ليصل إلى 55%. وجاء ذلك مدعوماً بارتفاع الإيرادات إلى 5,860 مليون ريال سعودي، بنمو قدره 27% على أساس سنوي، نتيجة تحسن ظروف السوق وزيادة القدرة الريعية عقب توسيع الأسطول المملوك إلى 50 سفينة مقارنة بـ 41 سفينة في عام 2024.

سجل قطاع البضائع السائية في البحري أرباحاً قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء (EBITDA) بلغت 135 مليون ريال سعودي، بارتفاع قدره 7% على أساس سنوي رغم تراجع الإيرادات بنسبة 18% على أساس سنوي، ما يعكس انخفاض تشغيل السفن المستأجرة خلال عام 2025. في حين بلغت الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء (EBITDA) لقطاع الكيماويات 1,395 مليون ريال سعودي بانخفاض نسبته 27% على أساس سنوي، كما تراجعت الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء (EBITDA) لقطاع الخدمات اللوجستية المتكاملة إلى 188 مليون ريال سعودي (-5% على أساس سنوي).

تظل التزامات الشركة المتعلقة بالاستحواذات المستقبلية للسفن دون تغيير، وتشمل ست سفن بضائع سائية من فئة ألترا ماكس مزودة بمعدات تحميل وتفريغ من المقرر تسليمها من قبل الشركة العالمية للصناعات البحري خالل عامي 2028-2029. ونالت حاويات وبضائع مدحرجة متوقعة تسليمها في عام 2029. إلى جانب نقلتي دعم بحري متطرفة تسليمها في عام 2026. وتهدف هذه الاستثمارات مجتمعة إلى تعزيز مرونة الأسطول، وتوسيع نطاق الخدمات في الأسواق الأساسية والمجاورة، ودعم النمو على المدى الطويل. إضافة إلى ذلك، عززت البحري وضوح الطلب طويل الأجل من خلال تجديد عقد الشحن البحري لقطاع البحري للنفط مع شركة إس-أويل الكورية الجنوبية لمدة إضافية قدرها 10 سنوات، إلى جانب توقيع أول عقد شحن بحري مع شركة أرامكو السعودية لزيوت الأساس (لوبريف) لنقل الزيوت الأساسية ضمن قطاع البحري للكيماويات.

ارتفع سهم البحري بنسبة 35.0% على أساس سنوي، متفوقاً على أداء مؤشر السوق السعودي (تاس) الذي تراجع بنسبة 9.8% خلال الفترة نفسها. ويتداول السهم حالياً عند مضاعف ريعية متوقع لعام 2026 يبلغ 12.3 مرة، مع سعر مستهدف توافق قدره 31.0 ريال للسهم.

## الرسم البياني النسبي للأسعار

## البيانات المالية (مليون ريال سعودي)



**إخلاء مسؤولية:**

تم إعداد هذا التقرير استناداً إلى معلومات يعتقد أنها موثوقة، إلا أن "العربي المالية" لا تقدم أي ضمان أو تعهد، صريحاً كان أم ضمنياً، بشأن دقة أو صحة أو اكتمال هذه المعلومات، كما لا تتحمل أي مسؤولية عن أي خسارة أو ضرر قد ينشأ بأي شكل من الأشكال (بما في ذلك نتيجة الإهمال) بسبب أخطاء أو سهو في هذه المعلومات.

تم إعداد هذا التقرير من قبل "العربي المالية" لأغراض معلوماتية فقط، ولا يُعد، ولا ينبغي اعتباره، نصيحة أو توصية أو عرضاً للبيع أو دعوة للاشتراك أو الشراء أو البيع في أي أوراق مالية. كما لا يشكل هذا التقرير أو أي جزء منه أساساً لأي عقد أو التزام، ولا يجوز الاعتماد عليه في هذا السياق، كما أن الآراء أو وجهات النظر الواردة فيه قابلة للتغيير دون إشعار مسبق.

يُقدم هذا التقرير والمعلومات الواردة فيه لأغراض معلوماتية عامة فقط، ولا يراعي أي أهداف استثمارية أو أوضاع مالية أو احتياجات خاصة لأي من المتلقين. كما أنه لم يُعد بغرض توجيه المعلومات إلى جهة معينة، بل يقتصر على تقديم معلومات عامة غير مخصصة.